

27 July 2019

Arabic

Original: Chinese and Russian

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة من الممثل الدائم للصين لدى مؤتمر نزع السلاح والممثل الدائم للاتحاد الروسي إلى الأمين العام للمؤتمر يحيلان بها نص البيان المشترك للسيد شي جينبينغ، رئيس الصين، والسيد فلاديمير ف. بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، بشأن توطيد الاستقرار الاستراتيجي العالمي المعاصر، المعتمد بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه البيان المشترك، باللغتين الصينية والروسية، لرئيس جمهورية الصين الشعبية، شي جينبينغ، ورئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير ف. بوتين، بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي المعاصر، المعتمد في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

وسنكون ممتنين لو تكرمتم بإصدار وتعميم الرسالة والنصين المرفقين بها باعتبارهم وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) السيد جينادي جاتيلوف

سفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي

(توقيع) لي سونغ

سفير لدى مؤتمر نزع السلاح

نائب الممثل الدائم للصين لدى مؤتمر

نزع السلاح



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-10841(A)



* 1 9 1 0 8 4 1 *

البيان المشترك لجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي المعاصر

إن جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، إذ يؤسسان عملهما على علاقة شراكة شاملة ومتساوية قوامها الثقة والتفاعل الاستراتيجي بين الدولتين، وإذ يدركان المسؤولية الواقعة على عاتقيهما بضمان الأمن الدولي، وإذ يضعان نصب عينيهما أهمية الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والإقليمي، يُصدّران بموجب هذه الوثيقة البيان التالي.

يسلم الطرفان بأن تحديات خطيرة تهدد الأمن الدولي قد نشأت، ويعتزمان في هذا الشأن ترسيخ الثقة والتعاون المتبادلين في هذا المجال الاستراتيجي والدفاع بكل حزم عن الاستقرار الاستراتيجي العالمي والإقليمي.

ويعتزم الطرفان مواصلة العمل معاً وفق روح البيان المشترك لرئيس جمهورية الصين الشعبية ورئيس الاتحاد الروسي الموقع في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦ في بيجين على توطيد الاستقرار الاستراتيجي العالمي، ويؤكدان أهمية المبادئ الواردة فيه.

وبقلق شديد، تحيط روسيا والصين علماً بالأفعال البالغة الخطورة التي تُقدّم عليها دول معيّنة، متصرفة بما يخدم مصالحها الخاصة، الجيو-استراتيجية وحتى التجارية، وهي أفعال ما فتئت تدمر أو تبدّل المنظومة القائمة لتحديد الأسلحة ولعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بغرض تلبية احتياجاتها. وإذ تواصل هذه الدول سعيها إلى تحقيق تفوق استراتيجي في المجال العسكري بقصد ضمان "الأمن المطلق"، وبهدف الحصول على فرص لا متناهية كي تمارس ضغطاً عسكرياً وسياسياً على خصومها، فإنها بذلك تدمر بشكل غير رسمي الآليات العاملة على حفظ الاستقرار.

ويشدد الطرفان على أهمية المحافظة على علاقات جيدة بين القوى الكبرى من أجل حل المسائل الاستراتيجية العالمية. فالدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل القدر الأكبر من المسؤولية عن دعم الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي العالمي. ويتعين عليها أن تبدّد التوجس المتبادل عن طريق الحوار والتشاور، وأن ترفع درجة الثقة المتبادلة، وأن تقوي الأمن المشترك وتتجنب إساءات الفهم الاستراتيجية والقرارات الخاطئة.

ويلاحظ الطرفان على وجه التحديد أنه يجب على القوى الحائزة للأسلحة النووية أن تنبذ عقلية "الحرب الباردة" أو "المقارعة الصفرية"، وأن تضع حداً للتطوير غير المقيد لمنظومة دفاعية مضادة للقذائف عالمية النطاق، وأن تنقص من دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن القومي، وأن تقلل فعلياً من خطر اندلاع حرب نووية.

وإلغاء المعاهدة المبرمة في عام ٢٠٠١ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، من جانب الولايات المتحدة، وهي المعاهدة التي ظلت تشكّل على مدى ثلاثة عقود أحد الأنظمة الأساسية الداعمة للاستقرار الاستراتيجي، كان مقدمة لمراكمتها منظومة دفاعية مضادة للقذائف عالمية النطاق. ولا تزال أفعال الولايات المتحدة، ولا سيما خططها الرامية إلى تطوير وسائل دفاعية استراتيجية مضادة للقذائف ونشر تلك الوسائل في مناطق مختلفة من العالم وفي الفضاء الخارجي، تحدث أثراً سلبياً بالغاً على التوازن الاستراتيجي وعلى الأمن والاستقرار، على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وقرار الولايات المتحدة الانسحاب من المعاهدة المبرمة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى (معاهدة واشنطن) كفيل بأن يقوّض الاستقرار الاستراتيجي ويفاقم مناخ التوتر والارتياب، وكفيل بأن يحدّ بشدة من إمكانية التنبؤ بما يمكن أن يحصل في مجال القذائف النووية ويؤدي إلى سباق تسلح ويرفع من احتمال نشوب نزاعات في مناطق عديدة من العالم. وتؤيد الصين وروسيا حل الخلافات بين الطرفين في معاهدة واشنطن عن طريق الحوار والتشاور، والعودة إلى العمل بهذه المعاهدة باعتبارها صكاً قابلاً للاستمرار، ومنع تحقّق سيناريوهات من قبيل تلك التي ورد وصفها أعلاه. ويعتزم الطرفان تأييد إجراء حوار مباشر وتنسيق مقاربتيهما في هذا الميدان.

ومن الممكن أيضاً أن يؤثر انهيار نظام معاهدة واشنطن سلباً على آفاق إبرام معاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي ستنتهي مدة نفاذها في شباط/فبراير ٢٠٢١. وهكذا، وللمرة الأولى منذ عقود عديدة، ينشأ خطرٌ يتمثل في تدمير آليات الرصد والشفافية المتبادلين بين قوتين نوويتين كبيرتين تدميراً تاماً، وهو ما سيكون له أثر سلبي بالغ على تهئية الظروف المواتية لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. وقد عقّد هذا الأمر، منذ الآن، الوضع في العالم بشكل خطير وما فتئ يؤثر سلباً على الأمن الدولي.

ويشدّد الطرفان على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزة من ركائز النظام الدولي الأمني العصري ومعاهدة فريدة من نوعها تنجز على نحو متناغم مهامّ عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح والحق في التعاون على قدم المساواة في تسخير الذرة للأغراض السلمية. ويؤيد الطرفان تقوية نظام منع انتشار الأسلحة النووية ويناشدان جميع البلدان الأطراف في المعاهدة العمل بهمة على تنفيذ ما جاء في الوثائق الختامية الصادرة عن آخر مؤتمرات استعراض تنفيذ المعاهدة؛ والدفع بنشاط في اتجاه بلوغ الغايات الرئيسية الثلاث للمعاهدة وهي: نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ وتيسير إنجاح مؤتمر استعراض تنفيذ معاهدة عدم الانتشار المقرّر عقده في عام ٢٠٢٠.

ويرى الطرفان أن النهج اللامسؤول الذي تتّخذه بعض الدول في الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن معاهدة عدم الانتشار نهجٌ غير مقبول. فينبغي أن تمتنع هذه الدول عن المشاركة في "بعثات نووية مشتركة" وأن تعيد جميع الأسلحة النووية المنتشرة خارج حدود البلدان الحائزة للسلاح النووي إلى داخل إقليمها الوطني.

ويشدّد الطرفان على أهمية خطة العمل الشاملة المشتركة في تسوية وضع برنامج إيران النووي ويعيدان تأكيد التزامهما الراسخ بتنفيذ هذه الاتفاقات بحزم ودون قيد أو شرط، وفقاً لما جاء في قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٢٣١ (٢٠١٥) والمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة. ويلاحظ الطرفان بارتياح أن تقارير اللجنة الدولية للطاقة الذرية قد استنتجت على الدوام أن الجانب الإيراني قد وفى بالتزاماته بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بكل أمانة، ويصرّحان في هذا البيان أن إعلان الولايات المتحدة بصورة أحادية فرض عقوبات على جمهورية إيران الإسلامية أمر غير مقبول. ويناشد الطرفان إيران الامتناع عن الإقدام على أي خطوات أخرى لوقف تنفيذ التزاماتها في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة ويدعوان الأطراف الأخرى المشاركة في الخطة أن تفي بالتزاماتها.

ويرى الطرفان أن حظر التجارب النووية خطوة هامة باتجاه نزع السلاح النووي الشامل والنهائي وأن لهذا الحظر أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار والأمن في العالم. ويعرب الطرفان أيضاً

عن دعمهما الشديد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتلاحظ الصين وروسيا أن تصريحات الولايات المتحدة بشأن رفض التصديق على المعاهدة وقرار البدء في إعداد موقع تجارب لإجراء مزيد من التجارب النووية أمران يقوّضان المعاهدة بشكل خطير. ولن يدّخر الطرفان أيّ جهد في سبيل أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ سريعاً.

ويرى الطرفان أن تحديد الأسلحة أداة هامة لتقوية السلم والاستقرار الدوليين. ويعود الدور المركزي في عملية تحديد الأسلحة للأمم المتحدة ولآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة لها. ويؤيد الطرفان بذل مزيد من الجهود الجماعية في سبيل دعم تعددية الأطراف ويعتبران أن لا غنى عن تعددية الأطراف في إعطاء دفعة جديدة للعمل الشامل المتعدد الأطراف على القضايا الملحة المطروحة على جدول أعمال تحديد الأسلحة وألا بُد من النأي بهذه الأنشطة عن التسييس.

ويجب الاسترشاد في أي تدابير تُتخذ في هذا الميدان بالمبادئ الأساسية الواردة في الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لمسائل نزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨. ويجب، على وجه التحديد، تخفيض الأسلحة والحد منها على أساس من الإنصاف والتوازن كما يجب توطيد أمن كل دولة.

ومما يثير القلق الشديد الاحتمال الحقيقي لبدء سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتحوّل الفضاء الخارجي إلى مسرح لمواجهة عسكرية، الأمر الذي يقوض الاستقرار الاستراتيجي. ومن شأن فرض حظر على وضع أي أسلحة، من أي نوع كانت، في الفضاء الخارجي أن يمنع نشوء خطر شديد يهدد السلم والأمن الدوليين. فيتعيّن على جميع البلدان أولاً وقبل كل شيء التقيّد الصارم بالقانون الدولي الذي ينص على استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، ومن جملتها حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي وزيادة التفاهم بين الدول. ويجب أن يتعاون المجتمع الدولي لأجل تحسين النظام القانوني ذي الصلة.

وترحب الصين وروسيا بالعمل الذي أنجزه فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والذي أنشئ لكي ينظر في المكونات الموضوعية لصك دولي ملزم قانوناً لأجل منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولا سيما منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، ويبلور توصيات في هذا الصدد، ويعربان عن أسفهما لأن الولايات المتحدة أعاققت اعتماد التقرير داخل الفريق.

ويدعم الطرفان تفاوض المجتمع الدولي على وثيقة متعددة الأطراف ملزمة قانوناً توفّر ضمانات موثوقة لمنع وقوع سباق تسلح في الفضاء الخارجي ووضع أسلحة هناك، بالاستناد إلى مشروع المعاهدة الصينية - الروسية بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة ضد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي أو التهديد باستخدامها ضدها. ويؤدي مؤتمر نزع السلاح - وهو المنتدى الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح - دوراً أساسياً في التفاوض على اتفاقات دولية لمنع وقوع سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بجميع أشكاله. وتساعد تدابير توجّهي الشفافية وبناء الثقة في منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وتعتقد الصين وروسيا أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً حثيثة لتشجيع مبادرات دولية وتعهدات سياسية من جانب الدول بأن تمتنع عن أن تكون أول من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

ولاحترام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة أهمية كبيرة، ويكون ذلك بوسائل منها اعتماد بروتوكول يلحق

بالاتفاقية يوفّر أموراً منها آلية فعالة للتحقق من التقيد بأحكام الاتفاقية، إلى جانب تضافر الجهود لأجل مكافحة الأنشطة التي تثير مشاكل في إطار هذا الصك. ومن غير المقبول إنشاء آليات دولية تقوم بنفس الوظائف التي تؤديها الاتفاقية وتعمل خارج إطار مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

ويثمن الطرفان أيما تثمين مساهمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تخليص العالم من هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل، ويشددان على أن سلامة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وفعاليتها وطابعها العالمي، أمور بالغة الأهمية في الحفاظ على جوهر هذه المعاهدة الدولية وتحقيق مقاصدها، وفي الحفاظ على السلم والأمن. ويجب أن ينظر المجتمع الدولي في الحالات التي يُدعى فيها استخدام الأسلحة الكيميائية في إطار الاتفاقية، بعيداً عن أي تسييس.

ومن المثير للقلق الشديد استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في أعمال إرهابية واستفزازية وقدرة منظمات متطرفة على إنتاج هذه الأسلحة. ومن أجل التصدي لهذا التهديد، تمس الحاجة إلى إجراء مفاوضات متعددة الأطراف في إطار مؤتمر نزع السلاح بهدف وضع مشروع اتفاقية دولية لمكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

ويرى الطرفان أن من شأن تطوير فروع جديدة من العلم والتكنولوجيا وإعادة توجيهها إلى الميدان العسكري أن يؤثر على تحديد الأسلحة ومن ثم على الأمن الدولي. وقد يحدث هذا الأمر أيضاً أثراً سلبياً على الاستقرار الاستراتيجي العالمي ويؤدي إلى تغييرات في وسائل القتال وأساليبه وإلى ظهور أخطار ومخاطر جديدة ومشاكل مستعصية قانونية وسياسية ودبلوماسية. ويعتزم الطرفان توثيق عرى التعاون فيما بينهما والانكباب معاً على دراسة سبل التصدي لأبعاد الأمن الاستراتيجي الجديدة. ويعتقد الطرفان أيضاً أنه يجب أن يدرس المجتمع الدولي، في إطار الأمم المتحدة، الآثار التي قد تخلفها الإنجازات العلمية والتكنولوجية على الأمن الدولي وأن ينظر في مسألة سن قواعد لتنظيمها مع ضمان مشاركة جميع الأطراف في ذلك على قدم المساواة ومع مراعاة مواقف وانشغالات جميع الأطراف مراعاة تامة.

وتعرب روسيا والصين عن التزامهما الثابت بالعمل معاً لأجل الحفاظ على منظومة الآليات الدولية لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ولأجل تقويتها وهي التي لم تنشأ إلا بعد جهد جهيد. ويناشد الطرفان المجتمع الدولي برمته أن يشاطرها هذا النهج وأن يجري تقييماً مدروساً لنتائج الأفعال الرامية إلى تقويض نظام الاتفاقات القائم في ميدان تحديد الأسلحة وتخفيض الأسلحة وعدم الانتشار.

(توقيع)

شي جينينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية

فلاديمير ف. بوتين، رئيس الاتحاد الروسي

موسكو، ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩